

شهادة المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا "طارق متري"

يسر دورية "سياسات عربية" أن تقدم للمختصين، والمهتمين بالشؤون السياسية، وسائر القراء، هذه الشهادة المهمة لطارق متري، المبعوث الدولي السابق إلى ليبيا. فالمشهد السياسي الليبي، لا يزال بالنسبة لكثيرين، مشهدًا يكتنفه الكثير من الغموض؛ إذ يصعب تفسير ما جرى فيه، وما زال يجري، إضافة إلى ما آلت إليه الأوضاع. تأتي هذه الشهادة، كمحاولة لشرح الواقع الليبي المعقد ومواقف الأطراف وحساباتها، والوقوف على أسباب الصراع ودينامياته ومحركاته المتعددة. وتكتسب أهميتها من كونها تأتي من شخص ملم بمجريات الصراع في ليبيا، بحكم وضعه كمبعوث دولي سابق تعاطى، عن كثب، مع الأطراف المتنازعة، من واقع إلمام كبيرٍ بسائر العوامل الفاعلة في الصراع الليبي.

محركات الصراع في ليبيا ووجوهه المتعددة

الذي انتشر منه نفوذ الحركة السنوسية ومساهمتها في تأسيس ليبيا الحديثة وتحولها من دولة فيدرالية إلى دولة موحدة - دوراً مهماً في دفع أهلها للانتفاض على نظام القذافي، والمطالبة بدور محوري في رسم مستقبل ليبيا بعد الثورة.

”
إننا إزاء تحالفين غير متجانسين يتواجهان في ليبيا: الأول، يضم لبراليين وقوى قبلية ومحافظين وعسكريين مغامرين وبعض أعلام النظام السابق. والثاني، تحالف يضم مصراتة وحلفاءها بالإضافة إلى الإسلاميين

وبناء على ما سبق، فإننا إزاء تحالفين غير متجانسين يتواجهان في ليبيا: الأول، يضم لبراليين وقوى قبلية في الشرق ومحافظين وعسكريين مغامرين (اللواء خليفة حفتر) وبعض أعلام النظام السابق. والثاني، تحالف يضم مصراتة وحلفاءها في مدن أخرى كالزاوية وغريان بالإضافة إلى الإسلاميين. ويميل كل فريق لتبني سردية في مواجهة الآخر؛ إذ يتحدث البرلمان المقيم في طبرق عن ثنائية الدولة والإرهابيين، ويصور المعركة الحالية كأنها مواجهة بين السلطة الشرعية ممثلة بالحكومة و"الجيش" الخاضع لها وبين الجماعات الإرهابية. فمنذ بداية عملية الكرامة أعلن اللواء خليفة حفتر أن هدفها تطهير ليبيا من "الإرهاب" و"الإرهابيين"، وخلق بين أنصار الشريعة وكتائب الثوار في بنغازي، ومنها كتيبتنا "١٧ فبراير" و"راف الله ساحاتي" وسواهما؛ ما دفعها، في واقع الأمر، للتحالف مع أنصار الشريعة لمواجهة قوات حفتر. لكنّ ثمة بون بين الإسلاميين الذين يشاركون في العملية السياسية الليبية ممثلين بحزب العدالة والبناء أو حزب الوطن برئاسة عبد الحكيم بلحاج الذين، يؤكدون التزامهم بالديمقراطية وتداول السلطة، وبين أنصار الشريعة الذين يرفضون الديمقراطية برمتها ويعتبرون أن الدولة الليبية الناشئة يجب أن تستمد شرعيتها من الشريعة الإسلامية لا من الشرعية الانتخابية. وفي المقابل، لدى الثوار سرديات تجري المبالغة فيها وتتمثل في اتهام قبائل بأكملها بالارتباط بنظام القذافي والولاء له. ولا شك أنّ للنظام السابق أنصاراً ومؤيدين، ولديه قاعدة قبلية استفادت من أعطياته وتحنّ إلى أيامه، لكنها تنحصر في فئات من القبائل وليس قبائل بأكملها. فعلى سبيل المثال، هناك من يقول إنّ منطقة بني وليد،

ثمة ميل لدى كثيرين لاختزال الصراع في ليبيا بوصفه صراعاً أيديولوجياً بين الإسلاميين وخصومهم، أو أنه حرب أهلية تخوضها قبائل ليبية ينظر لها على أنها كيانات سياسية وليست مجرد تشكيلات اجتماعية. ولا يفى الاختزالان السابقان الواقع الليبي حقه؛ فالصراع في ليبيا معقد وتتشابك فيه عناصر عدة؛ جهوية، وقبلية، وأيديولوجية، وسياسية، واقتصادية، وخارجية، ولا يمكن لأيّ دارس للوضع تجاهلها. فعلى سبيل المثال، يغيب عن القائلين بقيام الحرب بين الإسلاميين والليبراليين أنّ الفريقين ليسا كتلتين منسجمتين، ولا تصدق التسمية على الاعتراف بالتنوع داخل كلٍ منهما. من جهتها، لم تعد القبائل تشكيلات اجتماعية متماسكة كما كانت في السابق، فقد خرج كثير من أبنائها من معقلها وانتشروا في المدن الليبية كافة، وفقد شيوخها وحكامها كثيراً من نفوذهم السياسي، وانحسرت قدرتهم على التعبئة ورص الصفوف ضد القبائل المعادية أو المنافسة. لكنّ هذا الانحسار النسبي لا ينسحب على جميع القبائل بالدرجة نفسها؛ فالرابطة القبلية ما زالت قوة أفعل بين قبائل الشرق. لذلك، لا يمكن إغفال التضامن القبلي وذاكرة العادات القبلية والتي تلاعب بها القذافي من دون الانزلاق إلى التعميم الذي يرى ليبيا كلها بصورة القبائل المتناحرة. كما يظهر التنافس بين المدن كعنصر مهم في ديناميات الصراع الحالي؛ فأهالي بنغازي شأنهم شأن مصراتة يتملكهم شعور أنهم قاموا بدور رئيس في الثورة، ويطالبون الجميع بالاعتراف به وترجمته في العملية السياسية. ويرتبط التنافس بين المدن الليبية أيضاً بالمصالح الاقتصادية، وأحياناً بالولاءات والانتماءات القبلية لا سيما في الشرق، وبالذاكرة التاريخية.

من يقرأ تاريخ ليبيا الحديث، ويتأمل في السوسيولوجيا الليبية لا يتوقع الدور الذي أدته مصراتة في الثورة كونها مدينة منفتحة على العالم، وتزدهر فيها التجارة. لكنّ ذاكرتها التاريخية ودورها في الحركة الوطنية الليبية من جهة، وموقعها الجغرافي من جهة أخرى، جعلها منها أرض منازلة بين نظام القذافي والثوار. وفي المقابل، ساندت تاورغاء (القريبة من مصراتة) نظام القذافي، وتعرض سكانها، وهم لبييون من أصل أفريقي، للتهجير بعد الثورة؛ إذ اتهمهم المصراتيون بأنهم كانوا أداة من أدوات النظام السابق في إخضاع المدينة قبل الثورة وخلالها. أما في الشرق، فكانت مدينة بنغازي مهد الثورة ورافعتها، وقد أدت ذاكرتها التاريخية - بوصفها في قلب إقليم برقة

كتائب الثوار، فمارس بعضها ضغطاً على المؤتمر الوطني العام وعلى الحكومة، ولم تقدّم تصوراً واضحاً حول مستقبلها، بل توقفت عند عدم الاستعداد للانضمام إلى جيش وشرطة ما زالت أعداد كبيرة فيهما من ضباط النظام السابق ممن ليسوا جديرين بثقتها. ولم تنفع معها المحاولات الهادفة إلى تطهير المؤسسات العسكرية والأمنية من الضباط المعادين للثورة أو الذين انتهكوا حقوق الناس أو نهبوا المال العام. وانسحب موقف عدد من كتائب الثوار ومعها حلفاء من أعضاء المؤتمر الوطني العام من الإسلاميين وأصدقائهم على أجهزة الدولة الأخرى.

جاء إقرار قانون العزل السياسي في أيار/ مايو ٢٠١٣ بضغط من الثوار مورس على المؤتمر الوطني العام، وكان الهدف منه اقتلاع النظام القديم من جذوره. وكنا في الأمم المتحدة عندما نستشار نقول: "إنه من الطبيعي إقصاء واستبعاد من عمل مع النظام السابق، وهدر المال الليبي، وسرق حقوق الليبيين وانتهاكها"، وفي الوقت ذاته حذرنا من أن يكون نطاق القانون واسعاً بحيث يستبعد من شغل مناصب معينة، ولا يكتفي باستبعاد من قاموا بممارسات معينة وانتهاكات.

إن مشكلة قانون العزل السياسي في ليبيا أنه ذهب بعيداً مقارنة بتجارب أخرى، وقد ذهب أبعد من قانون اجتثاث البعث في العراق. نصحنا الفرقاء الليبيين باعتماد تجارب ناجحة لمجتمعات مثل جنوب أفريقيا، ورومانيا، وألمانيا، وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية التي حصرت المستبعدة بفئة تلطخت أيديها بدماء الشعب وأمواله. لكن الانجراف الثوري لاجتثاث النظام القديم أدى إلى صدور مثل ذلك القرار، وهذا ما أدى إلى شعور شرائح كبيرة من الليبيين بالغبن وسيادة منطق الانتقام والثأر أكثر من السعي للعدالة. كما حرم القانون ليبيا من كوادرات كانت تخدم الدولة وليس النظام.

ثمة أمثلة تكشف ما يشبه "العبيثية" في اختيار الفئات المستبعدة، ولعل أبرزها ما جرى مع الدكتور محمد المقرئ زعيم المعارضة الليبية لأكثر من ثلاثين عاماً، والذي تعرض غير مرة لمحاولات اغتيال من لدن نظام القذافي؛ إذ اضطر للاستقالة خوفاً من أن يشمل هذا القانون لأنه عمل سفيراً لليبيا في الهند عام ١٩٧٨ مع أنه استقال احتجاجاً على ممارسات القذافي. وبهذا المعنى، شمل قانون العزل السياسي ضحايا القذافي أيضاً وليس فقط من تعامل معه، وهذا يظهر مساوئ القانون، وهو ما دفع البرلمان الجديد المنعقد في طبرق إلى إلغائه بتصويت نحو مئة عضو من أعضائه.

موئل قبيلة ورفلة، هي معقل النظام السابق، وربما كان هذا الأمر صحيحاً بصورة جزئية. لكن لا يمكن التعميم واتهام كل ورفلي بأنه من أنصار القذافي. وما يصح في قبيلة بني وليد يصح في ورشفانة. لقد حصلت مواجهات بين ورشفانة وكتائب إسلامية في جوارها؛ فاتخذ الصراع، إلى جانب السياسة والأيدولوجية، بعداً قبيلاً نظراً لأن عدداً من وجهاء ورشفانة أقرب إلى التحالف الأول.

الأزمة السياسية والدستورية الراهنة

في تموز/ يوليو ٢٠١٢ جرت أول انتخابات في ليبيا بعد الثورة وحصل فيها تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل على أكثرية الأصوات في الدوائر ذات النظام النسبي. وبدا للجميع آنذاك أنّ الانتخابات جاءت ناجحة، وأنها أول لبنات الديمقراطية الليبية الوليدة. لكنّ فئة واسعة من كتائب الثوار لم تر نفسها قادرة على المشاركة في العملية الانتخابية، ترشيحاً لا اقتراعاً، وساورها الشك حيال الأحزاب التي تشكلت بسرعة، ولا سيما تحالف القوى الوطنية. وانقسم الليبيون بين قائل إن الثورة لم تستكمل ولا بد من اقتلاع النظام القديم من جذوره، وبين من أراد طي الصفحة والدعوة إلى الاحتكام إلى صندوق الاقتراع وإجراء مصالحة عامة.

من جهة أخرى، يعدّ شرط نجاح أي انتخابات وجود حد أدنى من حكم القانون، ووجود مؤسسات وثقافة سياسية وقوى تميز بين الوصول للسلطة والاستحواد على الدولة، وهو ما لم يتوافر في ليبيا. لذلك رأى بعضهم أنّ الإسراع في إجراء الانتخابات عمق الشرخ بين القوى السياسية لا سيما بعد حصول تحالف القوى الوطنية الذي ضم متعاملين مع النظام السابق على أكثرية الأصوات. لقد جرت انتخابات عام ٢٠١٢ وليبيا غارقة في السلاح والمسلحين، والذين استمر عددهم بالازدياد تحت مسميات كتائب الثوار حتى بلغ، وفق اللوائح الرسمية، ما يفوق مئتين وخمسين ألفاً. ونتيجة لاكتساب كتائب الثوار الصفة الشرعية وحصولها على الإمكانات المادية التي تؤمن استمرارها، فقد كثير من أفرادها حافز العودة إلى الحياة المدنية وضعفت رغبتهم في الانضمام إلى الجيش والشرطة. وتعثّر بناء الجيش والشرطة بفعل غياب إرادة سياسية تدفع نحو إعادة تأسيسهما.

كان تصور الحكومات المتعاقبة لمسألة دمج المسلحين في الجيش والشرطة محاطاً بالغشاوة؛ إذ ترددت في إقامة حوار مع الثوار واكتفت بمسايرتهم حيناً والشكوى من ابتزازهم حيناً آخر. أما

العام في طرابلس الذي عاد لمزاولة عمله. وبقدر ما وسَّع قرار الدائرة الدستورية الهوة بين طرفي الصراع في ليبيا، فإنه أخرج الأمم المتحدة؛ فتجنبت اتخاذ موقف حاسم بشأن الشرعية والتمثيل، وبررت ذلك بأنها "تدرس" قرار المحكمة. في المقابل، لم تعر الدول الغربية قرار الدائرة الدستورية أي اهتمام، وتمسكت بشرعية مجلس النواب المنعقد في طبرق وبالحكومة المنبثقة منه. وفي الوقت ذاته، حرصت على التعامل مع المؤتمر الوطني العام كونه يضم قوى مؤثرة في الأمر الواقع. بمعنى أكثر دقة، لم تضيف الدول الغربية على المؤتمر الوطني العام الشرعية التي تضيفها على مجلس النواب المنعقد في طبرق، لكنها تتعامل معه. وكانت الدول الغربية قد سحبت سفاراتها من طرابلس، ولم تتخذ قرارًا بعودتها حتى الآن. وأغلب الظن أن عدم عودة السفارات لا يرتبط بمخاوف أمنية، فالوضع الأمني تحسَّن في طرابلس قياسًا بالصيف الماضي، ولكن لتفادي حرج الاعتراف بالحكومة المسيطرة على طرابلس.

”

بقدر ما وسَّع قرار الدائرة الدستورية الهوة بين طرفي الصراع في ليبيا، فإنه أخرج الأمم المتحدة؛ فتجنبت اتخاذ موقف حاسم بشأن الشرعية والتمثيل

”

المؤثرات الخارجية في النزاع الليبي

نتيجة للمواقف المعلنة ولتدفق السلاح والأموال، وما قيل عن عمليات لقصف الطيران مصدرها طيران مصري وإماراتي^(١)، يميل كثيرون لتوصيف الصراع في ليبيا بأنه جزء من مواجهة أكبر في المنطقة كلها بين الإسلاميين وأعدائهم أو بين من سُمِّوا المحورين المصري - السعودي - الإماراتي من جهة، والتركي - القطري من جهة أخرى. إلا أن انخراط هذه الدول في مجريات النزاع الليبي، وإن كان فعليًا، يبقى محدود الحجم والأثر. لذلك، فإن الحديث عن حرب بالواسطة على الأراضي الليبية بين المحورين، أو بين قطر والإمارات، هو قول مبالغ فيه. فما يجري هو صراع ليبي - ليبي تؤيده قوى خارجية. ولا يبدو لنا أن التدخل الخارجي الحاسم مرجح بفعل صعوبته وخطورته وتكلفته العالية والمتأتية من تعقيدات الوضع الداخلي ومن التردد الذي تفرضه موازين إقليمية ودولية متغيرة،

عمق قانون العزل السياسي الهوة بين الفرقاء الليبيين وازدادت اتساعًا عند اختلاف القوى السياسية حول استمرار المؤتمر الوطني العام حتى تسليمه السلطة لبرلمان منتخب. وبعد الوصول إلى تسوية حول انتخابات مبكرة وإجرائها ظهرت تباشير صراع مسلح، والذي انفجر على نطاق واسع بعد إجراء الانتخابات. وقاطع النواب الممثلون لمصراتة من الأحزاب السياسية الإسلامية، وكانوا أقلية، جلسات مجلس النواب المنعقدة في مدينة طبرق بأقصى الشرق واعتبروها "انقلابًا" على ثورة ١٧ فبراير، وزاد من الشرخ إعلان الحكومة المنبثقة من مجلس النواب تبنيها لعملية الكرامة التي يقودها اللواء خليفة حفتر. وضمن هذا الاستقطاب، والمواجهة المحتمدة بين قوات عملية الكرامة بزعامه حفتر، وقوات فجر ليبيا التي تضم كتائب مصراتة والإسلاميين ومجموعات من الأمازيغ، والتي تسيطر على العاصمة وعددًا من المدن الرئيسية، رفع الخلاف إلى الدائرة الدستورية في المحكمة العليا للفصل بشرعية الانتخابات والقضايا العالقة الأخرى. لكن المشكلة الفعلية لم تكن بطبيعة الحال محصورة في المجال القانوني.

صحيح أن الدائرة الدستورية في المحكمة العليا حظيت في السابق باحترام الليبيين؛ فهناك نوع من الاعتقاد أنها حافظت على استقلاليتها ومهنياتها، وإن كان كثيرون يعتقدون أن عملها شلَّ مرات عدة بسبب خوف القضاة ممن لا ترضيهم أحكامها. وصحيح أيضًا أن هناك سابقة لرأي دستوري أصدرته الدائرة والتزمته القوى السياسية، ولعل أبرزها قرارها في الخلاف بين رئيس الوزراء المنتخب من المؤتمر الوطني أحمد المعيتيق، وعبد الله الثاني الذي كان رئيسًا لحكومة تصريف الأعمال، والذي قضى بعدم دستورية اختيار المعيتيق لشوائب قانونية شابت جلسة انتخابه (طريقة التصويت). فانحنى المعيتيق أمام قرار الدائرة الدستورية واعترف بعبد الله الثاني رئيسًا للحكومة، فكانت خطوة شجاعة، أشدَّت بها أمام مجلس الأمن كونها تدل على وعي واستعداد لاحترام قرارات القضاء ولو جاءت على حساب فئة معينة. لكن قرارها، في السياق الحالي، لم يكن مقبولًا من الطرفين ولم يستطع أن يضع أسسًا لحل الخلاف.

لم يتجاوب مجلس النواب المنعقد في طبرق مع قرار الدائرة الدستورية الذي نزع الشرعية عنه بسبب العيوب في قرارات المؤتمر الوطني العام المتعلقة بانتخابه، مع العلم أن الدائرة الدستورية لم تقل صراحة أن الانتخابات باطلة وإن مجلس النواب المنبثق منها غير شرعي.

ساهم قرار الدائرة الدستورية في تسويغ الإبقاء على جسمين تشريعيين أولهما البرلمان المنعقد في طبرق الذي رفض القرار واعتبر أن شرعية الانتخابات غير قابلة للانتزاع، وثانيهما المؤتمر الوطني

١ كتبت هذه الشهادة قبل قيام تنظيم الدولة بذبح ٢١ عاملًا مصريًا قبطيًا، وقيام سلاح الجو المصري بقصف مواقع في ليبيا.

أوروبية أخرى. وكنت أسمع من المسؤولين الفرنسيين دائماً أنه يجب إعطاء الليبيين وقتاً كافياً لتدبر شؤونهم، وكانوا يكررون عبارة فرانسوا ميتران المشهورة "أعطوا فرصة للوقت". ومع ذلك، فإنّ لفرنسا وجوداً في فزان جنوب ليبيا، فهناك دولتان فرانكفونيتان في الساحل الأفريقي (النيجر وتشاد) على حدود مالي، حيث خاضت حرباً ضد جماعات متطرفة وأخرى من الطوارق. ونظراً لاتصال الجنوب الليبي بهذه الدولة وثيقة الصلة بها، فإنّ فرنسا لديها حساسية أمنية لوضع الجنوب الليبي، وخشية من تحوله إلى مرتع للجماعات المتطرفة. ومع ذلك، فلا مؤشرات حقيقية على تدّخل عسكري فعلي لفرنسا في ليبيا. ومع أنّ باريس تؤيد شرعية برلمان طبرق، فإنه لا يمكن أن يتحول هذا التأييد إلى دعم عسكري، ولا تبدو فرنسا في وارد الانخراط الفعلي أو تقديم دعم عسكري مباشر.

هذا إن لم نقل شيئاً عن الشرعية الدولية. وباختصار، لم تصبح ليبيا في المقام الأول ساحة صراع إقليمي أو أرض منازلة كما جرى في لبنان في بعض مراحل حروبه المتعاقبة. وتتباين توجهات الدول المؤثرة في الأزمة الليبية ومصالحها في أمور عديدة.

فتعتبر مصر أنّ ما يجري في ليبيا يعرّض أمنها الوطني للخطر؛ فهي ترى ليبيا جارتها الأقرب أو حديقته الخلفية. ولا يعني ذلك أنّ مصر، وإن كانت تدعم الحكومة المنبثقة من مجلس النواب في طبرق وعملية الكرامة، أنها تتحكم بالصراع أو تحركه. ومن هنا، لا يعني ذلك إغفال دورها ولا المبالغة فيه بما يفوق حجمه.

من جهتها، تمتلك الجزائر حدوداً طويلةً مع ليبيا ولديها هواجس أمنية من تسلل مجموعات متطرفة إلى أراضيها كما جرى مطلع عام ٢٠١٤ في منشأة عين أناس. وتعي الجزائر بما لديها من خبرة في الحروب الأهلية أنّ المواجهات في ليبيا لا تحسم بقوة السلاح، ولا يمكن لفريق أن يتغلّب على الآخر أو يلغيه. لذلك تتميز عن دول أخرى بحرصها على الحوار الليبي ووقوفها على الحياد لاكتساب ثقة الجميع كطرف يستطيع أن ييسر الحوار والتسوية. ووفقاً لذلك، دعمت الجزائر حوار غدامس الذي دعت إليه الأمم المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠١٥.

وتحافظ تونس على حيادها، وهي الجارة التي قدّمت وتقدّم كثيراً إلى ليبيا وتتأثر أكثر من سواها بالأزمة الحاضرة. وتمارس دوراً توفيقياً وحوارياً منذ استضافتها الثور إبان المعارك ضد نظام القذافي وصولاً إلى استقبالها أعداداً كبيرة من الليبيين الذين يرون فيها الرئة التي يتنفسون بها وبوابتهم إلى العالم.

أما السودان فلا أطماع له في ليبيا، كما أنّ جغرافيته لا تتأثر في ما يجري فيها. وقد اتهم مجلس النواب المنعقد في طبرق السودان بإرسال المقاتلين والأسلحة، ونسب له التعاطف مع الإسلاميين، ولكن بعد زيارة عبد الله الثاني للخرطوم طويت صفحة الاتهامات، ولم نعد نسمعها.

على الصعيد الدولي، كانت فرنسا أول دولة تدخلت عسكرياً ضد القذافي، وكانت أكثر الدولة الغربية حماساً لإصدار قرارات من مجلس الأمن تتيح التدخل العسكري. لكن فرنسا بعد سقوط نظام القذافي ووصول فرانسوا أولاند انكفأت إلى حد كبير عن ليبيا، وباتت تنادي بضرورة إعطاء فرصة لليبيين لتدبر شؤونهم بأنفسهم. لم يكن لفرنسا ظهور في ليبيا أو برنامج مساعدات واسع النطاق أو انخراط في الحياة المؤسسية الليبية، وقد أخذ بعضهم عليها انكفائها مقارنة بدول

” كانت الولايات المتحدة آخر المتدخلين وأول المنسحبين من ليبيا، كي لا تحيد عن إستراتيجية الرئيس باراك أوباما القائمة على الانكفاء

وكانت الولايات المتحدة آخر المتدخلين وأول المنسحبين من ليبيا، كي لا تحيد عن إستراتيجية الرئيس باراك أوباما القائمة على الانكفاء وعدم التدخل العسكري في مناطق لا تشكّل خطراً على الأمن القومي الأمريكي. وتُظهر مذكرات وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس، ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون تردد باراك أوباما ومقاومته لفكرة التدخل في ليبيا. ومع اعترافها بشرعية مجلس النواب المنعقد في طبرق، فإنّ ليبيا ليست على رأس أولويات الولايات المتحدة، لذلك تتحدث وتتواصل مع جميع الأطراف وهي معنية بمسألتين محدّتين هما النفط ومكافحة "الإرهاب"، وقامت بعمليتين عسكريتين محدودتين لاعتقال جهاديين سابقين مطلوبين لها (أبو أنس الليبي وأحمد أبو ختالة). وبعد انخفاض إنتاج النفط الليبي، وانخفاض الأسعار بشكل كبير، لم يعد النفط يحظى بأهمية كبرى، وغدا تركيز الإدارة الأمريكية منصباً على مكافحة الإرهاب. ويتهم بعض الليبراليين الليبيين الولايات المتحدة وبريطانيا بمراعاة الإخوان المسلمين، وبأن سياستهما منذ انطلاق الثورات العربية تقوم على الاعتراف بدور الإخوان الرئيس في العملية السياسية وبأنهما دعما الأحزاب المنبثقة من الجماعة للوصول إلى السلطة في ليبيا. لذلك،

الحوار، وعقدت جلسات حوارية عدة في غدامس وفي جنيف. بدايةً، أَدْعُو له بالتوفيق. وقد أعربت له عن استعدادي لأي مساعدة يطلبها، لكن لا أستطيع التنبؤ بمسار الحوار وثماره. إن أي حوار سيكون أفضل من عدمه، ولكن نجاح الحوار يفرض أن تكون الأطراف المتحاوره تمثل القوى المتصارعة الفعلية، وأن تكون على استعداد للتسوية السياسية، ولا أعرف إن كان هذان الشرطان متوافرين الآن، وفي الأغلب أنهما غير متوافرين. لذلك أسمى لقاء غدامس وجلسات جنيف ١ و٢ بأنها لقاءات تمهيدية للحوار.

في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، كانت ثمة دلائل كثيرة على أن الطرفين الليبيين ذاهبان إلى الحرب، ولاتقناعي بذلك وتواصلي مع القيادات السياسية والعسكرية كافة، دعوت للحوار بين جميع الأطراف في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٤. لكن هناك من اعتقد أن النصر العسكري في عملية الكرامة ممكن، وأن النصر الانتخابي للقوى غير الإسلامية محقق. وإذا كان نصرك السياسي محققاً ونصرك العسكري محتملاً؛ فلماذا تحاور؟ لقد رفض الفريق الأول الذي يضم القوى الليبرالية والمحافظه وغير الإسلامية الحوار يوم ذاك (قبل أسبوع من الانتخابات)، وقدّم ذرائع، ولا تخلو جعبة أحد من الذرائع؛ إذ اعترض على عبارة جاءت في إحدى الوثائق التحضيرية والتي تتغير باستمرار، واتهموا زوراً مساعدتي بالانتماء إلى الإخوان المسلمين، بل ضموني، خفةً أو تحاملاً، إلى الإخوان المسلمين. وتحولت الكذبة إلى حملة إعلامية هي أقرب إلى الهذيان. لكن حقيقة موقفهم أنهم اعتبروا أن موازين القوى العسكرية والسياسية تميل لمصلحتهم، وأعتقد أنهم أخطأوا. الآن، وبعد كل ما أصاب ليبيا من ويلات، يدعي الجميع أنهم يريدون الحوار واقتسام السلطة، ليعودوا إلى النقطة نفسها. وكما هو معروف، فالحوار وسيلة لاحتواء النزاع، ويكون الحوار ذا فائدة أكثر قبل الانفجار.

مع ذلك، تبقى فرص الوصول إلى حل سياسي في القريب العاجل محدودة على الرغم من وجود ضغط اجتماعي كبير؛ إذ سئم الناس الحرب؛ فمؤسساتهم مغلقة، ومطاراتهم مغلقة، وأجهزة الدولة ضعيفة، والجريمة في تصاعد، والوضع الاقتصادي - الاجتماعي إلى تراجع خطير. وتصاعدت الحركات المتطرفة وازداد نفوذها. لكن أكثرية الليبيين لا تملك من أمرها شيئاً، وتحمل النخب السياسية وقادة الكتائب المسلحة المسؤولية، ولا بد لهم أن يأخذوا في الاعتبار معاناة شعبهم من دون أوهام عن انتصارات بقوة السلاح أو بفعل تدخلات خارجية حاسمة تنصر فريقاً ضد آخر.

يفسرون استمرار الاتصالات بين الولايات المتحدة والمؤتمر الوطني على أنه استمرار للرهان الأمريكي على الإسلام السياسي كطرف مؤهل لمواجهة الجماعات المتطرفة. ولا ترتكز الرواية السابقة على أسس ودعائم منطقية، فما سمعته من المسؤولين الأمريكيين هو موقف صريح يعارض التدخل في ليبيا، وربما ينطلق هؤلاء في موقفهم من أن الولايات المتحدة "لا تثق" باللواء خليفة حفتر على الرغم من اعترافها بشرعية برلمان طبرق والحكومة المنبثقة منه.

لا يمكن اختصار السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية بتأييد الإخوان المسلمين أو دعمهم على الرغم من وجود علاقة خاصة تجمعهم مع حزب العدالة والتنمية

بالنسبة إلى تركيا، لا يمكن اختصار السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية بتأييد الإخوان المسلمين أو دعمهم على الرغم من وجود علاقة خاصة تجمعهم مع حزب العدالة والتنمية. هناك محدد آخر في السياسة الخارجية التركية هو الدفاع عن مصالحها القومية. لذلك ترددوا في تأييد الثورة بدايةً، بحكم العلاقات الجيدة مع نظام القذافي، ثم انخرطوا في التحالف الدولي ضده. وتمتلك تركيا حضوراً قوياً في ليبيا؛ فعلى سبيل المثال فإن علاقة متينة تربط أهالي مصراتة بتركيا. فجزء كبير منهم هم أحفاد العثمانيين، كما أن رجال الأعمال المصريين يتعاملون مع تركيا ولهم مصالح تجارية معها ويودعون أموالهم في مصارفها. لذلك، وفي فترات معينة بعد الثورة، لم تكن أي طائرة تحط في مطار مصراتة ما خلا الناقلات التركية. وقد قمت بزيارة تركيا مرتين، وكان لي في المرة الثانية حديث طويل مع وزير الخارجية آنذاك (رئيس الوزراء الحالي) أحمد داود أوغلو. لقد كانت تركيا راغبة في التعامل مع ليبيا كوسيط نزيه بين الأطراف وليست طرفاً، ولحرصها على تأدية دور الوسيط، اعترفت بمجلس النواب في طبرق، وأبقت على صلات مع الطرف الآخر. ومع ذلك، يرى كثيرون في ليبيا أن تركيا طرف.

مبادرات الحوار واحتمالات نجاحها

بعد تسلّم مهماته رسمياً، دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا بيرناردينو ليون الأطراف الليبية إلى التوصل لحل سياسي للأزمة الليبية من خلال

دعوة للكتابة

”

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضاً لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبيده المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسية، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التجربة واحترام المعايير العلمية، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

“

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسيمة الاشتراك

سياسات عربية

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ...هـ إلى ٦... كلمة، بما فيها المراجع والجدول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ... ٢ إلى ٣... كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلّة كافة، لتقييم وقراءة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوءها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفّذت بها في الأصل، بحسب برنامجي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجدول التي ترسل صوراً.



سياسات عربية

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ - بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(سنة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- ٣٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
- ٧٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
- ٩٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أمريكيًا للأفراد في القارة الأمريكية.
- ١٤٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأمريكية.